



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 13/291
للنشر الفوري
31 يوليو 2013

اختتم صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع الجمهورية اليمنية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 19 يوليو 2013 مشاورات المادة الرابعة مع الجمهورية اليمنية:¹

استقر الوضع الاقتصادي الكلي في اليمن في عام 2012 وإن كان التعافي لا يزال هشاً. وبعد أن شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انكماشاً يزيد على 12% في 2011، تشير التوقعات إلى نموه بنسبة 2.4% في 2012 انعكاساً لتراجع اختناقات العرض والاستفادة من جزء من الطاقة الإنتاجية المعطلة. ومن ناحية أخرى، ازداد تراجع إنتاج النفط جراء استمرار أعمال التخريب التي طالت خطوط الأنابيب. وتراجع متوسط التضخم إلى 9.9% مقابل 19.5% في 2011 انعكاساً لارتفاع سعر صرف الريال اليمني إلى المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة، واعتدال أسعار الغذاء الدولية، وتراجع نقص المعروض. وشهد عرض النقود نمواً بوتيرة أسرع من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، ولا سيما في النصف الثاني من العام، مدفوعاً في جانب منه باقتراض الحكومة، بينما انكمش الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بصورة هامشية.

وتحسن المركز الخارجي بصورة ملموسة في عام 2012، مما يرجع بشكل كبير إلى الدعم الاستثنائي من المملكة العربية السعودية. وتقلص عجز الحساب الجاري في عام 2012 إلى حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 4.1% في العام السابق. وأظهرت الصادرات غير الهيدروكربونية والواردات تعافياً قوياً من التراجع الحاد الذي شهدته في السنوات السابقة، بينما عانت الصادرات النفطية من تكرار أعمال التخريب التي طالت خط الأنابيب الرئيسي. وازدادت

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي، ملخصاً لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللإطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/misc/qualifiersa.pdf>

التحويلات بفضل منحة نفطية سعودية بلغت حوالي ملياري دولار وقوة نمو تحويلات العاملين في الخارج. كذلك استفاد الحساب الرأسمالي من وديعة سعودية في البنك المركزي اليمني بلغت مليار دولار. وبالتالي، ارتفع إجمالي الاحتياطيات إلى 5.6 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 5.5 شهر من الواردات.

واتسع عجز الموازنة إلى 6.3% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة لارتفاع الإنفاق، بما فيها نفقات الأجور والدعم. وعلى الرغم من بعض الزيادات في أسعار الوقود المحلية، ارتفع الدعم إلى حوالي 9% من إجمالي الناتج المحلي. وإضافة إلى ذلك، أدى تعيين مزيد من الموظفين في الحكومة وسداد تسويات الأجور بأثر رجعي إلى ارتفاع فاتورة الأجور إلى حوالي 11% من إجمالي الناتج المحلي. وبرغم ارتفاع الإنفاق الرأسمالي فقد ظل دون مستواه قبل الأزمة. وعلى جانب الإيرادات، أدى ارتفاع التحصيل الضريبي والمستوى الاستثنائي للمنع السعودية إلى تعويض انخفاض الإيرادات النفطية وتجاوزه. وتراجع العجز الأولي لغير الهيدروكربونات، ما عدا المنح، إلى 21.1% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 17.6% في العام السابق. وظل الدين العام معتدلاً فبلغ حوالي 48% من إجمالي الناتج المحلي، بينما يشكل الجزء الخارجي منه 18% تقريباً.

وزداد عرض النقود عام 2012 بنسبة 21% انعكاساً لارتفاع صافي الأصول الأجنبية وصافي الائتمان المقدم للحكومة. وجاء معظم هذا الارتفاع في النصف الثاني من العام، وتجاوز المعايير الإرشادية المقررة بموجب "التسهيل الائتماني السريع" (RCF). وفي ظل تباطؤ وتيرة التضخم، قام البنك المركزي اليمني بخفض سعر الفائدة الأساسي في أكتوبر 2012 من 20% إلى 18%، ثم خفضه مرة أخرى إلى 15% في فبراير 2013. ومع ذلك، وبالرغم من الاحتياطيات الفائضة الكبيرة في الجهاز المصرفي، انكمش الائتمان المقدم للقطاع الخاص بصورة طفيفة انعكاساً لاستمرار ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، والتعافي الوليد، وارتفاع المخاطر الائتمانية. ومن ناحية أخرى، ارتفع صافي المطالبات على الحكومة بنحو 30%.

ويتسم الجهاز المصرفي بالاستقرار برغم بعض مواطن الضعف التي تشوبه. فالبنوك في مجملها تحقق أرباحاً وتتمتع بالسيولة بينما تشير التقديرات إلى بلوغ نسبة كفاية رأس المال 29.6% في نهاية ديسمبر 2012، وهو ما يرجع جزئياً إلى ارتفاع نسبة الأوراق المالية الحكومية ذات أوزان المخاطر الصفرية في الحوافظ المصرفية وارتفاع أسعار الفائدة على هذه الأوراق المالية. وبرغم ذلك، بلغت القروض المتعثرة 25.5% انعكاساً لمستوى مخاطر الائتمان وبعض أوجه القصور في قدرات البنوك التجارية على إدارة المخاطر.² كذلك تواجه المصارف الإسلامية تحديات من محدودية فرص الاستثمار المحلي المستوفاة للشروط. وتفتقر الأسواق المالية وكذلك نظام المدفوعات إلى التطور.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيين بتقديم السلطات نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وقالوا في الوقت ذاته إن التعافي الاقتصادي هش بينما لا تزال هناك تحديات جسمية باقية. وأكد المديرين أهمية الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم النمو القوي، وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر.

² لا يفرض ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في الوقت الحاضر مخاطر على الاستقرار نظراً لأن الائتمان المقدم للقطاع الخاص لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الأصول.

وحدث المديرون السلطات على احتواء العجز المالي الأخذ في الاتساع ومواصلة إعادة هيكلة المالية العامة. وأيدوا خطط إعادة توجيه الموازنة نحو الإنفاق لصالح النمو والفقراء. وأشاروا إلى أن خفض التدرجي لنسبة الأجور في الموازنة- بوسائل منها القضاء على ظاهرة العمالة الوهمية - وللدعم المعمم من شأنه أن يفسح المجال أمام الاستثمار في البنية التحتية والإنفاق على البنود الاجتماعية ذات الأولوية. وقالوا كذلك إن دعم الوقود غير الموجه للمستحقين يعود بالنفع على الأغنياء على نحو غير متناسب ويشجع على التهريب. وفي هذا الصدد، رحب المديرون بالقرار الذي اتُخذ مؤخرا بتوحيد سعر الديزل. وحثوا السلطات على اكتساب التأييد العام لإجراء إصلاح شامل، وإن كان على نحو تدريجي، لأسعار الوقود. وتكتسب زيادة التحويلات الموجهة بدقة للمستحقين أهمية في تخفيف أثر زيادات أسعار الوقود على فئات السكان الأضعف. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين أن يقدم المانحون المزيد من المساعدات الميسرة، وحث المديرون السلطات على تأمين صرف المانحين للموارد في الوقت المناسب من خلال تعزيز الشفافية وتنمية القدرات في مجال الإدارة المالية العامة وتنفيذ البرامج.

ورحب المديرون بالجهود التي بُذلت مؤخرا من أجل تحسين الإيرادات من غير الهيدروكربونات. وألقوا الضوء على الحاجة إلى تعزيز الإدارة الضريبية والجمركية والامتناع عن تمديد الإعفاءات الضريبية. ونبهوا كذلك إلى أهمية الحد من الاقتراض غير الميسر من أجل الحفاظ على الديون عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله.

وأكد المديرون الحاجة إلى تحقيق استقرار الأسعار مع ضمان دعم السياسة النقدية للنمو. وشددوا على أهمية انضباط المالية العامة في المساعدة على تخفيض التضخم وأسعار الفائدة وتجنب مزيد من مزاحمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص. ورأى المديرون أنه يتعين تحسين إطار السياسة النقدية وتعزيز استقلالية البنك المركزي. وذكر المديرون أن سعر الصرف متنسق مع أساسيات الاقتصاد بشكل عام. وأشاروا إلى أن زيادة مرونة سعر الصرف ستساعد في الحفاظ على الاحتياطيات الدولية وتوفر هامش أمان ضد الصدمات الخارجية.

وألقى المديرون الضوء على أهمية الحفاظ على صحة النظام المالي وزيادة تطوير أعمال الوساطة المالية. وشجعوا السلطات على تعجيل وتيرة الجهود المبذولة لتعزيز إطار الرقابة وتسوية الأوضاع في القطاع المصرفي. ودعوا كذلك إلى اتخاذ التدابير التي من شأنها معالجة جوانب القصور المتبقية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأكد المديرون أهمية الإصلاحات الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي المرتفع والشامل وتنويع الأنشطة الاقتصادية. وتتضمن الأولويات تحسين البنية التحتية، وتعزيز بيئة الأعمال، وزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية، وتعزيز المؤسسات والحوكمة في القطاع العام.

ودعا المديرون إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية من أجل تسهيل عمليات التحليل الاقتصادي وصياغة السياسات الاقتصادية.

الجدول 1- الجمهورية اليمنية: مؤشرات اقتصادية مُختارة، 2009-2013

| 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | |
|---|---------|--------|--------|--------|---|
| توقعات | تقديرات | | | | |
| (التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك) | | | | | |
| 6.0 | 2.4 | 12.7- | 7.7 | 3.9 | الإنتاج والأسعار |
| 4.0 | 4.0 | 12.5- | 4.4 | 4.1 | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق |
| 26.2 | 11.5- | 14.5- | 46.9 | 1.6 | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من غير الهيدروكربونات |
| 12.0 | 9.9 | 19.5 | 11.2 | 3.7 | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من الهيدروكربونات |
| ... | 5.8 | 23.2 | 12.5 | 8.8 | مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط سنوي) |
| 406 | 321 | 364 | 426 | 290 | مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة) |
| 226 | 154 | 197 | 264 | 274 | إنتاج الهيدروكربونات (1000 برميل يوميا) |
| 180 | 167 | 167 | 162 | 16 | النفط الخام ¹ |
| | | | | | الغاز الطبيعي المُسال (المكافئ النفطي) |
| (% من إجمالي الناتج المحلي) | | | | | |
| 27.2 | 29.9 | 25.0 | 26.0 | 25.0 | مالية الحكومة |
| 33.0 | 36.2 | 29.4 | 30.1 | 35.4 | إجمالي الإيرادات والمنح |
| 5.8- | 6.3- | 4.4- | 4.0- | 10.2- | إجمالي النفقات |
| 16.4- | 15.0- | 16.5- | 18.1- | 22.3- | الميزان الكلي (على أساس نقدي) |
| 17.6- | 21.1- | 17.6- | 19.3- | | الميزان الأولي غير الهيدروكربوني (نقدي) |
| 48.1 | 47.8 | 45.2 | 42.2 | 49.9 | ما عدا المنح |
| 16.7 | 17.9 | 18.3 | 19.3 | 24.6 | إجمالي دين القطاع العام |
| 31.5 | 29.9 | 26.8 | 22.9 | 25.3 | الدين الخارجي |
| | | | | | الدين المحلي |
| (التغير % على مدى 12 شهرا) | | | | | |
| 16.0 | 21.5 | 0.0 | 9.2 | 10.6 | البيانات النقدية |
| 10.0 | 12.9 | 15.8 | 7.7 | 11.2 | النقود بمعناها الواسع |
| 15.0 | 0.6- | 16.9- | 8.2 | 4.8- | الاحتياطي النقدي |
| 15.0 | 18.0 | 20.0 | 20.0 | 10.0 | الائتمان المقدم للقطاع الخاص |
| 2.1 | 2.2 | 2.1 | 2.1 | 2.0 | سعر الفائدة المعياري على الودائع (%) |
| | | | | | سرعة تداول النقود (إجمالي الناتج المحلي غير النفطي/ن2) |
| (بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك) | | | | | |
| 9 149 | 7 908 | 8 662 | 7 650 | 5 855 | القطاع الخارجي |
| 8 061 | 6 891 | 7 850 | 6 281 | 4 432 | الصادرات، تسليم ظهر السفينة (فوب) |
| 1 088 | 1 017 | 812 | 1 369 | 1 423 | الهيدروكربونية |
| 9 797- | 9 805- | 8 543- | 8 473- | 7 868- | غير الهيدروكربونية |
| 3 140 | 3 405 | 2 578 | 2 073 | 1 966 | الواردات، تسليم ظهر السفينة (فوب) |
| 6 656 | 6 400 | 5 964 | 6 400 | 5 902 | الهيدروكربونية |
| 2.7- | 0.9- | 4.1- | 3.7- | 10.2- | غير الهيدروكربونية |
| | | | | | الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي) |
| 4 743 | 5 590 | 3 974 | 5 081 | 6 213 | بنود للتذكرة |
| 4.6 | 5.6 | 3.9 | 5.8 | 7.2 | إجمالي احتياجات النقد الأجنبي |
| ... | 214.9 | 227.5 | 213.8 | 207.4 | بشهور الواردات |
| ... | 121.8 | 108.4 | 99.6 | 96.7 | سعر الصرف (نهاية الفترة) (ريالات يمنية للدولار الأمريكي) |
| 8 870 | 7 588 | 7 083 | 6 817 | 5 098 | سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2008 = 100) |
| ... | 35 381 | 33 129 | 31 046 | 25 131 | إجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار السوق |
| ... | 1 367 | 1 318 | 1 272 | 1 061 | بمليارات الريالات اليمنية |
| ... | 25 884 | 25 130 | 24 398 | 23 687 | بملايين الدولارات الأمريكية |
| | | | | | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولارات الأمريكية) |
| | | | | | عدد السكان (بالآلاف) |

المصادر: السلطات اليمنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ يرجع الانخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام إلى تأثير أعمال التخريب التي طالت خطوط أنابيب النفط في 2011 و2012.